مجلة

العلوم الإنسانية المرقب

علمية محكّمة - نصف سنوية

Journal of Human Sciences

تصدرها كلية الآداب / الخمس

جامعة المرقب. ليبيا

Issued by Faculty of Arts - Alkhums - Elmergib University - Libya

31

العدد

الحادي

والثلاثون

تصنيف معامل التأثير العربي 2025م (2.11)

تصنيف معامل ارسيف Arcif 2025م (0.1261)

تصنيف الرقم الدولي (3106-0048/ISSN)

رقم الإيداع القانوني بدار الكتب الوطنية (2021/55)

سبتمبر

2025م

التوزيع الجغرافي للناخبين في انتخابات مجلس النواب الليبي 2014م

إعداد: د. إلهام نوري الشريف•

الملخص:

صاحبت انتخابات مجلس النواب 2014م تحديات سياسية وأمنية أثرت على العملية الانتخابية، وعلى اهتمام السكان بالانتخابات والقيد في سجل الناخبين كالانفلات الأمني وعدم الاستقرار في ظل وجود المجموعات المسلحة وانتشار السلاح وتفاقم العنف ونهب وتخريب مراكز الاقتراع في بعض المناطق أدت إلى عزوف البعض من السكان عن المشاركة في الانتخابات وإقفال العديد من مراكز الاقتراع، بالإضافة إلى الخلافات في الرؤى وتوزيع المقاعد وعدم الرضى عن الانتخابات السابقة (انتخابات المؤتمر الوطني العام 2012م) حيث انخفضت نسبة المشاركة في الانتخابات البرلمانية عمّا كانت عليه في انتخابات المؤتمر الوطني العام فتراجع الأساس الانتخابي لتراجع الثقة بين الناخبين والنخب السياسية.

كلمات مفتاحية: (انتخابات – تحديات سياسية – الناخبين – مراكز الاقتراع)

Abstract:

The 2014 House of Representatives elections were accompanied by political and security challenges that impacted the electoral process and the population's interest in the elections and voter registration. These challenges included security chaos and instability, due to the presence of militias, the proliferation of weapons, and the escalation of violence, as

• قسم الجغرافيا ونظم المعلومات الجغرافية –كلية الآداب الخمس–جامعة المرقب.
enalsharif@elmergib.edu.ly

well as the looting and vandalism of polling stations in some areas. This led some residents to refrain from participating in the elections and to the closure of many polling stations. In addition, there were disagreements over visions and seat allocation, as well as dissatisfaction with the previous elections (the 2012 General National Congress elections). The turnout in the parliamentary elections declined, as it had been in the General National Congress elections, and the electoral base declined due to declining trust between voters and political elites.

Keywords: (Elections - Political Challenges - Voters - Polling Stations)

المقدمـة:

نظمت ليبيا انتخابات تشريعية (انتخابات مجلس النواب 2014م) من قبل المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، ليكون أعلى سلطة تشريعية منتخبة، وكانت الانتخابات لاختيار 200 عضو من أعضاء مجلس النواب الذي سيتولى السلطة من قبل المؤتمر الوطني العام لتسيير البلاد خلال المرحلة الانتقالية ويختارون بطريقة الاقتراع السري وفقاً لنظام الصوت الواحد غير المتحول من قبل الناخبين "**وهم مجموعة المواطنين البالغين لسن الرشد 18 عاماً الذي يحق لهم ممارسة الوظيفة السياسية وفقاً لشروط معينة ينص عليها عادة في الدستور وقانون الانتخابات ويكونون مقيدين في الجداول الانتخابية**"[1].

(1) سعاد الشرقاوي وعبدالله ناصف، نظم الانتخابات في العالم وفي مصر، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الثانية، 1999م.

مشكلة الدراسة:

إن المشكلة الحقيقية في قضية الانتخابات والعملية الانتخابية ليست فقط غياب الخبرة ودورها في ممارسة كيفية الانتخاب من قبل الناخبين، فالانتخابات جرت وسط تحديات أمنية وسياسية وخلافات في الرؤى وصلت إلى حد الدعوة إلى مقاطعتها في بعض المناطق الليبية.

كما أن هناك أسباب أخرى لتراجع الحماس الانتخابي وضعف الإقبال عن التسجيل في الانتخابات البرلمانية لتراجع الثقة بين الناخبين والنخب السياسية، بالإضافة إلى الاستياء العام وعدم الرضى عن أعضاء المؤتمر الوطني العام.

أهمية الدراسة:

1- معرفة حجم الناخبين من السكان حسب السن القانوني الذي حدده الدستور والتفاوت الجغرافي في أعدادهم وتأثيرها على التصويت الانتخابي.

2- الكشف عن رأي المواطنين في العملية الانتخابية للتعرف على العوامل التي دفعت نسبة من المواطنين للتسجيل في قيد الناخبين وامتنعت نسبة أخرى من التسجيل في قيد الناخبين.

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الكمي ومنهج التحليل المكاني باعتبارهما المنهجان الأكثر استخداماً في جغرافية الانتخابات، فقد استخدما في تحديد الحجم السكاني والمساحة وعدد أصوات الناخبين ودراسة وتحليل الإحصاءات الرسمية وغير الرسمية الواردة بتقارير المنظمات المحلية والدولية حول العملية الانتخابية في ليبيا 2014م.

والمنهج المساحي الذي يوضح أثر العوامل الاقتصادية والاجتماعية على التباين المكاني في نتائج التصويت.

والمنهج المكاني السلوكي ليوضح أثر الخصائص المتعلقة بالأفراد سواء كانوا ناخبين أم مرشحين والمتغيرات المكانية في الدوائر الانتخابية على السلوك الانتخابي للفرد.

أولاً: ماهية الانتخاب:

باتت المشاركة في الحياة السياسية أمراً ضرورياً للوصول إلى الديمقراطية من خلال إحدى وسائل المشاركة وهي الانتخاب، ويعرف بأنه الوسيلة الطبيعية والمشرعة للشعب لاختيار أفراد تمثله في إدارة الشؤون العامة ومزاولة إحدى وظائف الدولة المتعلقة بالتشريع[1]، وبالرغم من كل مشاكل الانتخابات وتحدياتها، إلا أنها من الطرق العامة والمتطورة التي يتم عبرها ممارسة العملية الديمقراطية، هذا التطور السياسي قد يكون تطوراً حقيقياً معبراً عن درجة نمو النظام السياسي وقد يكون مجرد تطور شكلي لا يعكس من الناحية العملية الآمال والطموحات المرجوة التي نشأتها الدساتير والقوانين.

وتصنف الدول وفقاً لقواعد القانون الدولي ما إذا كانت دولة ديمقراطية أم غير ذلك بمقدار ما تسمح به للمواطنين بداخلها من ممارسة حقوقهم السياسية عبر نظام انتخابي حر ونزيه، وأن تتسم تلك الانتخابات بالتنافسية بين المرشحين في جو من الأمن والاعتراف المتبادل بحق الآخر[2]. فالانتخاب يمثل نوعاً من الاختيار، فالمواطن لا يمارس حق الاختيار في أموره الشخصية فحسب بل لكل مواطن حق المشاركة في الشؤون العامة ويمثل ذلك حقه في التصويت أو الاختيار حسبما يحدده القانون في من يمثله أو ينوب عنه في التعبير عن مصالحه في البرلمان.

(1) عمر حلمي فهمي، الانتخاب وأثره في الحياة السياسية والحزبية، القاهرة، دار الثقافة الجامعية، القاهرة، 2001م، ص156.

(2) walter murphy, constitution constitutionism and Democracy, oxford university press, 1993, pp.4.

وحرية ونزاهة الانتخابات لا تتحقق إلا برضا الشعب ويتم ذلك عن طريق التنظيم الدستوري والتنظيم القانوني ويتحقق ذلك من خلال عدة أساليب كالهيئة القائمة على إجراء الانتخابات وأنواع الانتخابات والضمانات الأساسية لحرية ونزاهة الانتخابات وهيئة الناخبين الذين يمثلون القاعدة الأساسية للاختيار.

شروط الانتخاب:

يشترط في من يحق لهم ممارسة الوظيفة السياسية شروط معينة ينص عليها عادة في الدستور وقانون الانتخاب، ويتم من خلال تحديد نوع الاقتراع ما إذا تم النص من خلاله على الاقتراع العام أو الاقتراع المقيد، إلا أن مبدأ الاقتراع العام أصبح هو السائد في معظم الدول الديمقراطية.

1 – الاقتراع المقيد:

يقوم نظام الاقتراع المقيد على ضرورة توافر أحد شرطي الثروة أو الكفاية العلمية في الناخب، فيشترط الدستور أو قوانين الانتخاب أن يكون الناخب على قسط من النصاب المالي أو على درجة معينة من التعليم.

أ. شرط النصاب المالي:

يعد الانتخاب مقيداً إذا اشترط القانون أن يكون الناخب مالكاً أو شاغلاً أو حائزاً لنصاب مالي أو عقاري معين أو يكون من دافعي الضرائب، ورغم أن هذا الشرط يتنافى ومبدأ الديمقراطية إلا أنه يتضمن جدية العملية الانتخابية لأن الناخبون سوف يقيمون باختيار من سيتولى أمور الحكم حرصاً على أموالهم وثرواتهم، إلا أن الأخذ بنظام الانتخاب المقيد بشرط النصاب المالي أصبح يندثر مع الأخذ بالنظام الديمقراطي[1].

(1) زحل محمد الأمين، القانون الدستوري والنظم السياسية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2011م، ص165.

ب. شرط الكفاءة:

وقد يقيد الانتخاب بشرط توفر الكفاية العلمية في الناخبين أي حتى يكون للناخب حق في ممارسة الانتخاب لابد من توفر فيه درجة معينة من التعليم حتى لو لم يتوفر لديه المال الكافي، بحيث يكون له أولويات المعرفة بالقراءة والكتابة ومبادئ الحساب، إلا أنه وفي كل الأحوال فإن الانتخاب المقيد يتنافى مع المبدأ الديمقراطي[1].

وبالتالي فإن هذا النوع من الاقتراع من شأنه حرمان كثير من المواطنين من حق الاقتراع باعتبار أن مبدأ الديمقراطية يتيح لجميع المواطنين الذين يحق لهم ممارسة الحقوق السياسية، وفقاً للقانون وبالتالي يعتبر اقتراعاً مقيداً ويتنافى مع مبدأ سيادة الأمة.

2 – الاقتراع العام:

يكون حق الاقتراع عاماً، وتكون فيه المشاركة متاحة لكل من يتمتع بهذا الحق وفقاً للقانون والدستور، فلا يشترط في الناخب شرط التعليم والنصاب المالي وإنما حق مقرر لجميع أفراد الشعب، إلا أن الانتخاب قد يقيد بشروط أخرى غير هذين الشرطين ولا يتعارض مع عمومية التصويت[2].

وبشأن انتخاب مجلس النواب في المرحلة الانتقالية عام 2014م، أصدرت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات القانون رقم (10) لسنة 2014م من المادة (5) شروط فيمن يمارس حق الانتخاب.

(1) تامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، دار مجدلات للنشر والتوزيع، عمان، 2004م، ص236.

(2) زحل محمد الأمين، المرجع السابق نفسه، ص166.

أ. شرط الجنسية:

تشترط الدساتير وقوانين الانتخابات في الناخب لكي يتمكن من ممارسة شؤون السلطة والسياسة والاشتراك في الحكم أن يكون من المواطنين الأصليين دون الأجانب وتفرق كثير من الدول بين المواطنين الأصليين والمواطنين بالتجنس، فلا يكون لهؤلاء الآخرين حق مباشرة الحقوق السياسية إلا بعد مضي مدة معينة على اكتسابهم للجنسية أي على تجنيسهم وبموجب أحكام القانون وقد تعرضت المادة (5) من قانون الانتخابات لعام 2014م أن يكون ليبي الجنسية متمتعاً بالأهلية القانونية.

ب. شرط السن:

تحدد جميع الدساتير وقوانين الانتخاب سناً معيناً للرشد السياسي السن الذي يصبح للفرد فيه حق ممارسة الحقوق السياسية ومنها حق الانتخاب.

وقد نصت المادة (5) من قانون الانتخاب لعام 2014م في ليبيا أن يكون قد أتم الثامنة عشر (18) من عمره وقت التسجيل.

ج. القيد في سجل الناخبين:

إن الشروط الواجبة لحق الانتخاب لا تكفي في حد ذاتها لمباشرة الحقوق السياسية بصفة عامة، والحق في الاقتراع بصفة خاصة.

فعملية التصويت لا يمارسها سوى المواطنين المقيدين بالجداول الانتخابية، وبالتالي تعد الجداول الانتخابية كشوفاً تحوي أسماء من لهم الحق في الاقتراع، وهذه الجداول تدل على أهلية الناخب السياسية وتمنع التلاعب في الانتخابات.

ومع ذلك فلابد من مراجعة الجداول بصفة دورية لإقامة الأشخاص الجدد الذين توافرت فيهم شروط الانتخاب وحذف من فقدوا هذه الصفة، وقد اشترط قانون الانتخاب العام لسنة 2014م في ليبيا في المادة (5) أن يكون حاملاً للرقم الوطني ومقيداً بسجل الناخبين.

ثانياً: الهيئة الناخبة:

كانت انتخابات المؤتمر الوطني العام التي تمت في 2012م تمثل لحظة حاسمة في تاريخ ليبيا، وهي اللحظة التي يتم بها بناء قاعدة المستقبل واعتبرها البعض بأنها إلتزام مدني وأنهم مسؤولون عن المشاركة في بناء ليبيا الجديدة.

كما مثلت هذه الانتخابات الأساس لأول حكومة تتمتع بشرعية الشعب الليبي الذي كان بانتظار الإنجازات الحقيقية للحكومة الليبية منها التغلب على تحديات وعقبات كثيرة تواجه إدارة شؤون الدولة وتحقيق رغبات الشعب وتطلعاته.

وفي ليبيا بلغ عدد السكان الذين استوفوا السن القانونية للقيد في جداول الانتخابات (18 سنة فما فوق) حوالي 3652319 مليون نسمة، وقد شارك في هذه الانتخابات 2865937 ناخباً بنسبة 54.1% من جملة السكان البالغ عددهم 5303314 مليون نسمة ويدل ذلك على أن نصف عدد السكان تقرر بحكم صناديق الاقتراع ويضيف ثقلاً معنوياً إلى الانتخابات[1].

فقد كان معظم الشعب الليبي تجربتهم الأولى حيث كانت أولوياتهم إجراء الانتخابات رغم أنهم لم يكونوا على اطلاع بجوانب هامة في الانتخابات السابقة منها نقص الوعي بالعملية الانتخابية. وقد كان للمفوضية الوطنية العليا للانتخابات دور أساسي في ذلك حيث لم تقم المفوضية بوضع ضوابط تحدد عملية تسجيل الناخبين، أي نظام إلكتروني لتسجيل الناخبين، فلم يعلم الناخبين بأن الدائرة الفرعية التي سجلوا بها هي نفس الدائرة التي ينتمون داخلها وبالتالي فقد قام عدد كبير من الناخبين بالتسجيل في أكثر من دائرة.

كما أن هناك عوامل أخرى أثرت على العملية الانتخابية فترة التصويت وبالتالي فإن المشكلة في قضية الانتخاب والعملية الانتخابية ليست فقط غياب الخبرة ودورها في ممارسة كيفية ممارسة الحق الانتخابي. فالانتخاب جرت في

(1) الهيئة العامة للتوثيق والمعلومات، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان، 2006م، وبيانات المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، 2012م.

وسط تحديات سياسية وأمنية وخلافات في الرؤى وحول توزيع المقاعد وصلت إلى حد الدعوة لمقاطعتها في بعض المناطق الليبية بالإضافة إلى النعرات الجهوية والقبلية التي كان لها دور كبير في تلك الانتخابات.

كل ذلك أدى إلى انخفاض عدد الناخبين المسجلين من 2765935 ناخباً بنسبة 78.5% من جملة الذين لهم حق القيد إلى 1768705 ناخباً من الذين أدلوا بأصواتهم بنسبة 48.4% من جملة الذين لهم حق القيد منهم 1081331 ناخباً و687274 ناخبة[1].

إلا أنه وبعد فترة ظهر استياء عام عن المؤتمر الوطني العام، فرغم أن مهمة المؤتمر الوطني العام تمثل في صياغة واعتماد والتصديق على الدستور وتعيين الحكومة الجديدة، ورغم أن مسؤوليات المؤتمر الوطني العام لم تكن لتوفير الأمن، إلا أن انعدام الأمن اعتبارها معظم الشعب من مسؤوليات المؤتمر الوطني العام لاعتقادهم أن التأخير في صياغة الدستور والإخفاق المستمر للحكومات والأداء المتدني للمؤتمر الوطني العام سبب الفوضى وعدم الاستقرار فساء وضع ليبيا من حيث القتل والخطف والتفجيرات في جميع أنحاء ليبيا فلم يكن هناك شعور بالأمان وزد على ذلك النزاعات بين الأحزاب وانتشار المجموعات المسلحة، كما كان هناك استياء على بعض أعضاء المؤتمر الوطني العام فلم تكن لديهم خبرة في مراكزهم وأحياناً تجربتهم السياسية الأولى، كما أن معظمهم يعيشون خارج ليبيا وكانوا أكثر علماً ويملكون خبرة سياسية، إلا أنهم ليس لديهم معرفة بواقع ليبيا والنظام القبلي.

وبالتالي فقد تغيرت ثقافة الشعب الليبي في كيفية ممارسة الانتخاب وأصبح الوعي السياسي والانتخابي لديهم عالياً.

فاختلفت آراء الناخبين حول المشاركة في الانتخابات القادمة فالبعض يرى أنه لن يعطي الأصوات لمجرد المشاركة في الانتخابات فحسب فعند عدم الاقتناع

(1) المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، المرجع السابق.

بالمرشح يفضل الاحتفاظ بالصوت وعدم إعطاءه وأنهم سيغيرون طرق ومعايير تصويتهم في الانتخابات المستقبلية بإعطاء أصواتهم لليبيين الذين يعيشون داخل ليبيا ولا يحملون جنسيات أخرى، لأنهم كانوا مشجعين للمرشحين القاطنين خارج ليبيا، وسيعطون أصواتهم للمرشح ذو السمعة الطيبة والمعروفين لديهم كأن يكونوا من أقاربهم أو أبناء قبيلتهم، بينما رأى البعض الآخر بأن السمعة الطيبة ليست المعيار الصحيح حسب التجربة السابقة، بل البحث في معلومات عن المرشحين والأحزاب السياسية وسيرتهم الذاتية والكفاءة والمؤهل العلمي وأفكارهم والنظر في محتوى البرامج والخطط المستقبلية لليبيا، بالإضافة إلى الابتعاد عن العصبية والقبلية، كما يرى بعض الناخبين عدم المشاركة في الانتخابات من الأساس ومن الأفضل مقاطعتها.

وبشأن انتخاب مجلس النواب 2014م صدرت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات في ليبيا الخامس والعشرين من يونيو/حزيران موعداً لانتخاب مجلس النواب الذي سيستلم السلطة من المؤتمر الوطني العام الذي يعد بمثابة البرلمان في البلاد، والتزمت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات بالعمل على إرساء قيم الديمقراطية والمواطن، وعملت بكافة كوادرها ولجانها لتنفيذ الاستحقاق الثالث بانتخاب مجلس النواب للمرحلة الانتقالية، بعد انتخاب الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور بموجب الإعلان الدستوري للصيغة المعدلة من قبل المؤتمر الوطني العام بتاريخ 19 أبريل 2013م والقانون 7 لعام 2013م (قانون الانتخاب) والقانون 8 لعام 2013م بخصوص إنشاء المفوضية الوطنية العليا للانتخابات واللوائح الصادرة عن مجلس المفوضين للمفوضية.

وبحسب مواد القانون رقم 10 لسنة 2014م الصادر عن المؤتمر الوطني العام ووفق اللوائح التنظيمية الصادرة في هذا الخصوص نص قانون الانتخاب على أن مجلس النواب هو السلطة التشريعية المؤقتة للدولة ويتألف من 200 عضو

يختارون بطريقة الانتخاب الفردي في انتخاب أعضاء النواب وفقاً لنظام الصوت الواحد غير المتحول وخصص 16% من مقاعد النواب يترشح لها النساء فقط[1].

وبالرغم من التحديات الأمنية تمكنت المفوضية من تسليم جميع المواد الانتخابية في الوقت المحدد ووضع كافة الترتيبات الخاصة، وتطوير خطط التوعية الانتخابية، حيث أشرفت على سبع عشرة لجنة انتخابية بجميع أنحاء البلاد بإدارة الانتخابات، وتوفر دورات تدريبية حيث أنتجت 2225000 مادة مطبوعة، واتجهت إلى تعزيز الوعي الوطني والعمل على زيادة أعداد المسجلين في سجل الناخبين وتحفيزهم للمشاركة الواعية التي تضمن نجاح عملية التحول الديمقراطي[2].

وقيد بسجل الناخبين الإلكتروني 1609106 ناخباً منهم 603708 من النساء و905420 من الرجال لانتخاب 1713 من المرشحين منهم 152 من النساء لعضوية المجلس، وهو عدد منخفض عن مرشحي انتخابات المؤتمر الوطني العام 2012م الذي يبلغ عددهم 2639 مرشحاً، وقد تم انتخابهم كمستقلين، ويعد هذا تغيير عن النظام الانتخابي السابق الذي خصص ما يقرب من نصف عدد المقاعد للأحزاب والتكتلات السياسية، بينما خصصت بقية المقاعد للمستقلين، وقد تمت هذه الانتخابات وسط أزمة هي الأسو من نوعها في ليبيا في ظل استمرار القتال بين المجموعات المسلحة المتصارعة[3].

وانخفض عدد الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم إلى ثلث الناخبين المؤهلين للتصويت البالغ عددهم 3.4 مليون ليبي، أي لم يتعد 917674 ناخباً، الذي وصل إلى 60% في أول انتخابات 2012م، بالإضافة إلى نهب وتخريب بعض مراكز الاقتراع، فلم تفتح أبوابها يوم الاقتراع على أن تجرى الانتخابات في هذه المراكز عند استقرار الأوضاع الأمنية حسب القرار رقم (18) لسنة 2014م في شأن في المادة

(1) القانون رقم 10 لسنة 2014م، المادة (1)، (2)، (18).

(2) المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، 2014م.

(3) المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، 2014م.

جدول رقم (1)

توزيع السكان فوق 18 سنة والناخبين الذين أدلوا بأصواتهم في انتخابات مجلس النواب 2014م ونسبتهم المئوية[1]

الدائرة الانتخابية الرئيسية	جملة السكان	الذين لهم حق القيد		الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم		نسبة الناخبين من الذين لهم حق القيد
		عدد	%	عدد	%	
طبرق	305755	202162	66.1	38416	12.6	19.1
البيضاء	368144	246925	67.1	68450	18.6	27.7
بنغازي	622148	430878	69.3	140789	22.6	32.6
إجدابيا	207487	136517	65.7	39609	19.1	29.1
إجمالي المنطقة الشرقية	**1503534**	**1016482**	**67.6**	**287264**	**19.1**	**28.1**
سرت	178685	119928	67.1	25776	14.4	21.5
سبها	192481	130492	67.8	56994	29.6	43.7
أوباري	164553	113140	68.8	43511	26.4	38.4
إجمالي المنطقة الوسطى	**535791**	**363560**	**67.9**	**126281**	**23.6**	**34.6**
غريان	376716	262481	69.7	41317	10.9	15.7
مصراته	511628	336295	65.7	112036	21.9	33.3
الخمس	367993	252811	68.7	32331	8.7	12.7
طرابلس	1039259	749581	72.1	198162	19.1	26.5
العزيزية	422999	293935	69.5	53112	12.6	18.1
الزاوية	540304	377174	69.7	67171	12.4	17.8
إجمالي المنطقة الغربية	**3263016**	**2277595**	**69.7**	**504129**	**15.4**	**22.1**
الإجمالي الكلي	**5303314**	**3657637**	**68.9**	**917674**	**17.3**	**25.1**

(1) من إعداد وحساب الباحثة اعتماداً على بيانات الهيئة العامة للمعلومات، بيانات المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، 2014.

رقم (1) استئناف عملية الاقتراع في بعض الدوائر الفرعية والثانوية والمراكز الانتخابية، كما أن هذا الضعف في الإقبال عن التسجيل في الانتخابات البرلمانية يرجع لتراجع الثقة بين من يحق لهم الانتخاب والنخب السياسية، وهذا يعكس تراجع الحماس الانتخابي للأسباب سالفة الذكر.

ومن خلال الجدول رقم (1) نجد أن هناك تراجع كبير في أعداد التصويت حيث انخفضت عما كانت عليه في انتخابات المؤتمر الوطني العام، وخاصة في المنطقة الغربية حيث بلغت نسبة الذين أدلوا بأصواتهم 22.1% من إجمالي الذين لهم حق القيد، ثم المنطقة الشرقية بنسبة 28.1% ثم المنطقة الجنوبية بنسبة 34.6%.

ثانياً: التوزيع الجغرافي للناخبين الذين أدلوا بأصواتهم في ليبيا:

بشأن انتخابات مجلس النواب 2014م بلغ عدد المقيدين في الجداول الانتخابية التي تمت في 25 يونيو أكثر من مليون ونص مليون ناخب (1,609,106) بنسبة 43.9% تقريباً من إجمالي الليبيين البالغين سن الانتخاب، والبالغ عددهم حوالي 3.6 مليون نسمة ثلثهم من النساء، والباقي من الرجال.

وبالنظر للجدول رقم (2) يمكن أن نتبين صورة توزيع الناخبين في انتخابات عام 2014م وعلاقة هذا التوزيع بصورة توزيع السكان في ليبيا.

فمن خلال توزيع الناخبين نجد أن أكبر تجمع للناخبين الذين أدلوا بأصواتهم في ليبيا كان في المنطقة الغربية، حيث تضم أكثر من 50 ألف ناخب بنسبة 54.9% من إجمالي عدد الناخبين في ليبيا عام 2014م وتأتي طرابلس الواقعة ضمن هذه المنطقة بالمركز الأول من بين دوائر ليبيا بالكامل من حيث حجم الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم التي تبلغ 198162 ناخب بنسبة 21.6%، أما المنطقة الشرقية تأتي بالمركز الثاني حيث ضمت حوالي 287264 ناخب بنسبة 31.3% من جملة الناخبين الذين صوتوا في ليبيا، وكانت بنغازي في المركز الأول حيث تبلغ 140789 ناخب بنسبة 15.3% وتأتي المنطقة الجنوبية والوسط في

المرتبة الأخيرة حيث يقل فيها عدد الناخبين الذين صوتوا في الانتخابات، وبلغ عددهم 126281 ناخب بنسبة 13.8%.

جدول رقم (2)التوزيع الجغرافي للناخبين الذين أدلوا بأصواتهم والسكان لعام 2014[1]

الدائرة الانتخابية الرئيسية	السكان			الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم		
	عدد	%	الرتبة	عدد	%	الرتبة
طبرق	305755	5.8	9	38416	4.2	11
البيضاء	368144	6.9	8	68450	7.5	4
بنغازي	622148	11.7	2	140789	15.3	2
اجدابيا	207487	3.9	11	39609	4.3	10
إجمالي المنطقة الشرقية	**1503534**	**28.4**	**2**	**287264**	**31.3**	**2**
سرت	178685	3.4	12	25776	2.8	13
سبها	192481	3.6	10	56994	6.2	6
أوباري	164553	3.1	13	43511	4.7	8
إجمالي المنطقة الوسطى	**535791**	**10.1**	**3**	**126281**	**13.8**	**3**
غريان	376716	7.1	7	41317	4.5	9
مصراته	511628	9.6	4	112036	12.2	3
الخمس	367993	6.9	6	32331	3.5	12
طرابلس	1039259	19.6	1	198162	21.6	1
العزيزية	422999	7.9	5	53112	5.8	7
الزاوية	540304	10.2	3	67171	7.3	5
إجمالي المنطقة الغربية	**3264016**	**61.5**	**1**	**504129**	**54.9**	**1**
الإجمالي الكلي	**5303314**	**100**	-	**917674**	**100**	-

(1) من إعداد الباحثة اعتماداً على بيانات الهيئة العامة للمعلومات، بيانات المفوضية الوطنية العليا للانتخابات 2014م.

وفيما يتعلق بالعلاقة بين السكان والناخبين نجد اتفاق رتب نسب توزيع السكان مع نسب توزيع الناخبين في مناطق ليبيا الثلاث الغربية والشرقية والجنوبية، أما بالنسبة للدوائر الرئيسية لليبيا فإن دائرتان تتفق في الرتب فيما بين السكان وعدد

الناخبين وتشمل بنغازي، طرابلس، بينما تتقارب رتب السكان والناخبين بحيث لا يتجاوز الفرق رتبة واحدة في 3 دوائر تتمثل في مصراته، سرت، إجدابيا، إلا أن الفجوة تتسع بين السكان والناخبين بحيث لا يتجاوز رتبتين في 4 دوائر هي طبرق، غريان، العزيزية، الزاوية، بينما نجد التناقص بين كل من عدد السكان وعدد الناخبين يظهر في 4 دوائر هي البيضاء، سبها، أوباري، الخمس.

رابعاً: توزيع الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم على الدوائر الانتخابية:

بلغ عدد الدوائر الانتخابية في انتخابات مجلس النواب لسنة 2014م 13 دائرة انتخابية رئيسية مقسمة على 73 دائرة فرعية[1].

ومن خلال الجدول رقم (3) بلغ المتوسط العام لليبيا حوالي 12570 ناخباً/دائرة حيث ارتفع عدد الناخبين في طبرق، البيضاء، بنغازي، سبها، أوباري، مصراته، طرابلس عن المتوسط العام لليبيا، بينما انخفض متوسط عدد الناخبين في باقي الدوائر عن المتوسط العام، وكانت الخمس أقل الدوائر حيث بلغ 6466 ناخباً/دائرة، وبالتالي نجد أن هناك تفاوت في توزيع الناخبين على الدوائر الانتخابية في ليبيا.

ولكي يكون هناك عدالة في التقسيم يجب أن يكون متوسط عدد الناخبين لكل دائرة يدور حول هذا المتوسط ولا يكون بهذا التفاوت الكبير، وبهذا نجد أنه لا توجد عدالة أو مساواة في توزيع الناخبين على الدوائر الانتخابية وبالتالي إذا تم تقسيم الدوائر على أساس عدد الناخبين فإننا نجد أن هناك سوء توزيع جغرافي للناخبين بين الدوائر الانتخابية.

كما أن تقسيم الدوائر الانتخابية في ليبيا على أساس عدد النواب يكون غير مناسب ولا يكفل التمثيل الكافي للسكان، لأن متوسط عدد الناخبين لكل نائب على مستوى ليبيا بلغ حوالي 4588 ناخباً/نائب وبالتالي يظهر التفاوت واضح بين

(1) القانون رقم (10) لسنة 2014م، المادة (19) والجدول المرفق بهذا القانون.

عدد الناخبين وعدد ممثليهم ويعطي عدم التوافق في عدد الناخبين في بعض الدوائر الانتخابية أفضلية على حساب الدوائر الأخرى.

جدول رقم (3) توزيع الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم على الدوائر الانتخابية في انتخابات مجلس النواب 2014م[1]

الدوائر الانتخابية الرئيسية	عدد الدوائر	عدد المقاعد	الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم	متوسط ناخب/دائرة	متوسط ناخب/نائب
طبرق	3	11	38416	12805	3492
البيضاء	4	11	68450	17122	6222
بنغازي	5	26	140789	28157	5414
اجدابيا	6	12	39609	6601	3300
سرت	3	9	25776	8592	2864
سبها	4	16	56994	14248	3562
أوباري	3	15	43511	14503	2900
غريان	4	18	41317	10329	2295
مصراته	4	16	112036	28009	7002
الخمس	5	11	32331	6466	2939
طرابلس	8	29	198162	24770	6833
العزيزية	6	9	53112	8852	5901
الزاوية	8	17	67171	8396	3951
الإجمالي	**73**	**200**	**917674**	**12570**	**4588**

(1) من إعداد الباحثة، اعتماداً على بيانات المفوضية الوطنية العليا للانتخابات 2014م.

ففي دائرة غريان يمثل النائب الواحد في المتوسط حوالي 2295 ناخباً/نائب بينما تصل هذه القيمة في المتوسط إلى حوالي 7002 ناخباً/نائب في دائرة مصراته

وتليها طرابلس 6833 ناخباً/نائب ثم البيضاء 6222 ناخباً/نائب وفي ليبيا لم يتغير تقسيم الدوائر الانتخابية في انتخابات مجلس النواب 2014م عنها في انتخابات المؤتمر الوطني العام، حيث تمت على أساس السكان والمساحة الجغرافية لعدة اعتبارات منها المساحة الصحراوية لليبيا وقلة سكانها وتوزيعهم الغير منتظم على مساحة الأرض وظروف البلاد التي مرت بها ليبيا في فترة الإعداد للانتخابات.

خامساً: توزيع الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم على مراكز الاقتراع:

بلغ عدد مراكز الاقتراع في انتخابات 2014م 1886 مركز اقتراع، ومن خلال الجدول رقم (4) نجد عدم وجود مساواة في توزيع الناخبين على مراكز الاقتراع، ففي بعض الدوائر الرئيسية نجد أن متوسط عدد الناخبين ارتفع عن المتوسط العام لليبيا، وهذه الدوائر هي بنغازي، سبها، أوباري، مصراته، طرابلس، وكان أعلى متوسط لعدد الناخبين في بنغازي، حيث تأتي المرتبة الأولى بمتوسط 744 ناخب/مركز ثم طرابلس في المرتبة الثانية بمتوسط 667 ناخب/ مركز.

كما نلاحظ انخفاض متوسط عدد الناخبين في مراكز الاقتراع عن المتوسط العام لليبيا في باقي الدوائر، وكانت غريان أقل الدوائر الانتخابية، حيث بلغت حوالي 244 ناخب/مركز.

جدول رقم (4)

توزيع الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم على مراكز الاقتراع في انتخابات مجلس النواب 2014م[1]

الدوائر الانتخابية الرئيسية	عدد المراكز	الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم	متوسط ناخب/دائرة
طبرق	119	38416	322
البيضاء	142	68450	482
بنغازي	189	140789	744
إجدابيا	86	39609	460
سرت	84	25776	306
سبها	86	56994	662
أوباري	89	43511	488
غريان	169	41317	244
مصراته	180	112036	622
الخمس	129	32331	250
طرابلس	297	198162	667
العزيزية	118	53112	450
الزاوية	198	67171	339
الإجمالي	**1886**	**917674**	**486**

(1) من إعداد الباحثة اعتماداً على بيانات المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، 2014م.

الخلاصة

1- جرت انتخابات مجلس النواب 2014م وسط تحديات سياسية وأمنية وخلافات في الرؤى وصلت إلى حد الدعوة إلى مقاطعتها في بعض المناطق الليبية، ونتج عن ذلك انخفاض عدد الناخبين إلى 917674 ناخباً من الذين أدلوا بأصواتهم.

2- أن الناخبين لا يتوزعون بنفس طريقة توزيع السكان في مناطق ليبيا، فقد عزف البعض من السكان عن المشاركة في الانتخابات بسبب الظروف الأمنية للبلاد، ومن جهة أخرى أدى العامل القبلي والعائلي والوصول إلى بناء الدولة إلى مشاركة البعض الآخر وإن كان غير راضي عن الانتخابات من الأساس بسبب الاستياء العام من المؤتمر الوطني العام 2012م.

إن هناك تباين وعدم مساواة في توزيع الناخبين على الدوائر الانتخابية وعلى مراكز الاقتراع، ورغم أن عدد المقاعد المخصصة لكل دائرة يضبط وفقاً لعدد السكان، إلا أن هناك اختلاف كبير بين عدد الناخبين حسب الدوائر وبالتالي اختلاف العلاقة بين عدد الناخبين وتوزيع المقاعد حسب المناطق، كما أن عدد الناخبين ارتفع في بعض المراكز في حين هناك مراكز أخرى تستحمل عدداً أكبر من الناخبين.

قائمة المصادر والمراجع

1- بيانات المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، ليبيا، 2012، 2014م.

2- القانون رقم (7) لسنة 2013م بشأن انتخاب مجلس النواب.

3- القانون رقم (10) لسنة 2014م بشأن تحديد الدوائر الانتخابية الخاصة بانتخابات مجلس النواب.

4- الهيئة العامة للتوثيق والمعلومات، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان، 2006م.

5- الهيئة العامة للتوثيق والمعلومات، طرابلس، 2010م.

6- سعاد الشرقاوي وعبدالله ناصف، نظم الانتخابات في العالم وفي مصر، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الثانية، 1999م.

7- ناصر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 2004م.

8- زحل محمد الأمين، القانون الدستوري والنظم السياسية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، القاهرة، 2001م.

9- عمر محمد فهمي، الانتخاب وأثره في الحياة السياسية والحزبية، دار الثقافة الجامعية، بجامعة عين شمس، القاهرة، 1988م.

10-Walter murphy, constitution constitutionism and Democracy oxford university press, 1993.